SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 57 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات، و6 ضحايا بسبب التعذيب في آب في سوريا

قوات النظام السوري ترتكب مجزرتين في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور ضحاياهما أطفال وسيدات

الأحد 1 أيلول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M240901

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في آب 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 7

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 9

خامساً: حصيلة المجازر 10

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة 13

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 15

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 16

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات 17

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر آب/ 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيويَّة. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيدٍ من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصوَّر، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثِّق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإنَّنا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا، كما يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التَّقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنيَّة ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدَّثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، نرجو مراجعتها عبر الرابط التالي، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أنَّ ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في آب:

أ: حوادث القتل:

وثَّقنا في آب مقتل 57 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، و6 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر آب:

أولاً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري 21 مدنياً، بينهم 6 أطفال و5 سيدات، و6 أشخاص بسبب التعذيب، وبنسبة تقارب 37 % من مجموع ضحايا آب، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثَّقنا مقتل 13 مدنياً في محافظة دير الزور، و3 مدنيين في كل من محافظتي ريف دمشق ودرعا، ومقتل 1 مدني في كل من محافظتي إدلب والسويداء.

- منذ الثلاثاء 6/ آب/ 2024، شهدت القرى والبلدات في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور تصاعداً في الأعمال العسكرية، وتبادلاً عشوائياً للهجمات - مستمر بشكل متقطع[1] حتى لحظة إعداد هذا التقرير- بين قوات العشائر مدعومة بعناصر تابعة لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، وذلك بعد أن نفَّذت قوات العشائر هجوماً واسعاً على مقرات عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية في هذه المناطق انطلاقاً من مناطق سيطرة قوات النظام السوري، لتبدأ بعدها عمليات قصف متبادلة بين الطرفين، تم فيها استخدام المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ والرشاشات الثقيلة من قبل الطرفين. وقد تسبَّبت الهجمات الأرضية لقوات النظام السوري بمجزرتين راح ضحيتهما 11 مدنياً، بينهم 6 أطفال و4 سيدات، إثر قصفها بلدة الدحلة، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وقد أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً خاصاً تحدثت فيه عن التصعيد في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور.

- الإثنين 12/ آب قُتلت السيدة رسمية الصالح العايد، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة هاون سقطت على منزلها في بلدة أبو حمام الواقعة على ضفة نهر الفرات المقابلة للقوات، وهي من أبناء بلدة أبو حمام في ريف محافظة دير الزور الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

- الخميس 15/ آب قُتل الشاب مجد أحمد صالح الشلبي، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأُصيب أحمد قاسم الخطيب بجراح خطيرة، إثر إطلاق عناصر تابعة لقوات النظام السوري الرصاص عليهما أثناء استقلالهما دراجة نارية على الطريق الواصل بين بلدة نمر ومدينة الحارة في ريف محافظة درعا الشمالي، وهما من أبناء مدينة إنخل في ريف محافظة درعا الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

كما قتلت قوات النظام السوري 6 أشخاص بسبب التعذيب، حيث بلغت نسبة ضحايا التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 55 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024.

1. بحسب فريق الرصد الميداني في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان كانت الهجمات وعمليات القصف العشوائية المتبادلة بين الطرفين المتنازعين تتم بشكل مكثَّف ويومي قرابة أسبوع منذ 6/ آب/ 2024، ثم بدأت تنخفض حدتها تدريجياً حتى وصلت إلى أن أصبحت الهجمات وعمليات القصف تجري بشكل متقطّع بينهما.

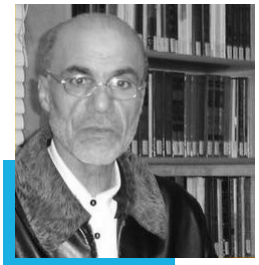

عبد الأكرم السقا

عبد الأكرم السقا، مفكِّر إسلامي معاصر، من المفكرين الإسلاميين المجددين، أسَّس الجمعية الخيرية والثانوية الشرعية في مدينة داريا غرب محافظة ريف دمشق، وهو من أبناء مدينة داريا، ولِدَ في عام 1944، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري الخميس 14/ تموز/ 2011، إثر مداهمة منزله في مدينة داريا، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

عرف «عبد الأكرم السقا» بنشاطه التوعوي المجتمعي، وكان إماماً وخطيباً في مسجد أنس بن مالك في مدينة داريا، ثم أنشأ فيه معهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم عام 1988، وكان من أوائل المعاهد في سوريا وبقي مديراً له حتى نهاية عام 2000، كما وأنشأ داراً للطباعة والنشر والتوزيع عرفت باسم «دار السقا» في مدينة داريا ونشر فيها عدداً من الكتب العلمية والثقافية والاجتماعية والفكرية، ومع انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011، شارك في التظاهرات السلمية المناهضة للنظام السوري في مدينة داريا، وكان له شعبية بين السكان، ولهذا كان هو وأمثاله هدفاً استراتيجياً ونوعياً للنظام السوري، الذي سخَّر كامل طاقته لملاحقتهم واعتقالهم دون أي مسوغ قانوني وإخفائهم قسرياً في مراكز احتجازه.

الثلاثاء 20/ آب/ 2024، حصلت عائلة «عبد الأكرم السقا» على بيان وفاة من دائرة السجل المدني في مدينة داريا، يوضح أنَّ عبد الأكرم مسجل فيه على أنَّه توفي في 3/ تشرين الثاني/ 2014، دون أي تفاصيل أخرى عن سبب الوفاة، أي كان قد توفي بعد قرابة ثلاثة أعوام ونصف من تاريخ اعتقاله، ولدينا معلومات تؤكد أنَّ عبد الأكرم كان يحتاج إلى الرعاية الصحية وتلقي الأدوية بسبب معاناته من أمراض متعددة قبيل اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها، ولم تُسلِّم جثمانه لذويه. وقد أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بيان إدانة لمقتل المفكِّر الإسلامي.

ثانياً: جهات أخرى

وثَّقنا في آب مقتل 31 مدنياً، بينهم 5 أطفال، على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 54 % من حصيلة الضحايا لشهر آب، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 58 % وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثم تلتها محافظة دير الزور بنسبة 19 % وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

سجلنا في آب مقتل 2 مدني أحدهما طفل، جراء انفجار الألغام التي لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، 75 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و15 سيدة.

- الأربعاء 21/ آب، قُتل الطفل يزن حسن زعل، البالغ من العمر 13 عاماً، إثر انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها بجرافة أثناء عملها في أرض زراعية في بلدة خربة غزالة، وهو من أبناء بلدة خربة غزالة في ريف محافظة درعا الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

تسبب الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، بمقتل 21مدنياً، بينهم 2 طفل، أي ما يعادل 68 % من ضحايا جهات أخرى، قضوا جراء الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، 16منهم قضوا في محافظة درعا، و2 في محافظة دير الزور، و1 في كل من محافظات حلب وإدلب والرقة.

- الأربعاء 21/ آب، قُتل صلاح العطوس، إثر إطلاق الرصاص عليه بشكل مباشر من قبل مسلحين يستقلون سيارة، لم نتمكن من تحديد هويتهم، أثناء خروجه من منزله في حارة الخربة في مدينة الرقة، وهو من أبناء مدينة الرقة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

- السبت 24/ آب، قُتل أحمد محمد أحمد الرفاعي، وأيمن عادل شريف الرفاعي، البالغين من العمر 21 عاماً، إثر إطلاق الرصاص عليهما من قبل مسلحين لم نتمكَّن من تحديد هويتهم على الطريق الواصل بين بلدة الغارية الشرقية ومدينة الحراك شرق محافظة درعا. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

تسببت التفجيرات التي لم نتمكن من تحديدها بمقتل 3 مدنين بينهم 2 طفل، ففي يوم الإثنين 19/ آب قتل خالد حمدان العايد، وأصيبت شقيقته مزنة وزوجته بجراح، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم نتمكن من تحديد مصدره بشاحنة تحمل صهريج مياه قرب قرية الشاكوسية شرق محافظة حماة، كما تسبَّب الانفجار بأضرار مادية كبيرة في الشاحنة، وهو من أبناء قرية الشيخ هلال في ريف محافظة حماة الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

وثَّقنا مقتل 4 مدنيين بينهم 2 طفل و1 سيدة، على يد قوات سوريا الديمقراطية حيث قتل 3 مدنيين في دير الزور، و1 مدني في محافظة حلب. مدنيان أحدهما طفل، قضوا جراء إطلاق الرصاص من قبل دوريات قوات سوريا الديمقراطية، وتسبَّبت هجمات لقوات سوريا الديمقراطية على بلدة البوليل، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، بمقتل مدنيَين اثنين هما سيدة وطفلة.

- يوم الجمعة 9/ آب قتلت السيدة فريال فارس الغضبان، والطفلة رزان بسام العكلة، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية المتمركزة في قرية الصبحة شرق محافظة دير الزور عدة قذائف على قرية البوليل على ضفة نهر الفرات المقابلة للقوات، كما تسبَّب القصف بإصابة 7 مدنيين بينهم سيدة و5 أطفال بجراح متفاوتة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- الجمعة 9/ آب قتل الطفل محمد نور، البالغ من العمر 10 أعوام، إثر إصابته برصاص قناص تابع لقوات سوريا الديمقراطية أثناء وجوده قرب منزل عائلته في قرية الحلونجي، وهو من أبناء قرية الحلونجي في ريف مدينة جرابلس شرق محافظة حلب. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري.

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في آب ما لا يقل عن 7 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة)، و2 على مكان عبادة، لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024 حتى آب من العام ذاته 72 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

- الأربعاء 7/ آب قصفت مدفعية تابعة لقوات الجيش الوطني بقذائف عدة قرية تل عجار التابعة لناحية شران الواقعة ضمن منطقة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي الغربي، أصابت إحدى القذائف مدرسة تل عجار الابتدائية؛ ما أدى إلى دمار جزئي في سور المدرسة. تخضع قرية تل عجار لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم أرضي لقوات الجيش الوطني على مدرسة ابتدائية في قرية تل عجار/ حلب في 7/ آب/ 2024

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل 57 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات (أنثى بالغة)، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024 حتى أيلول من العام ذاته 551 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

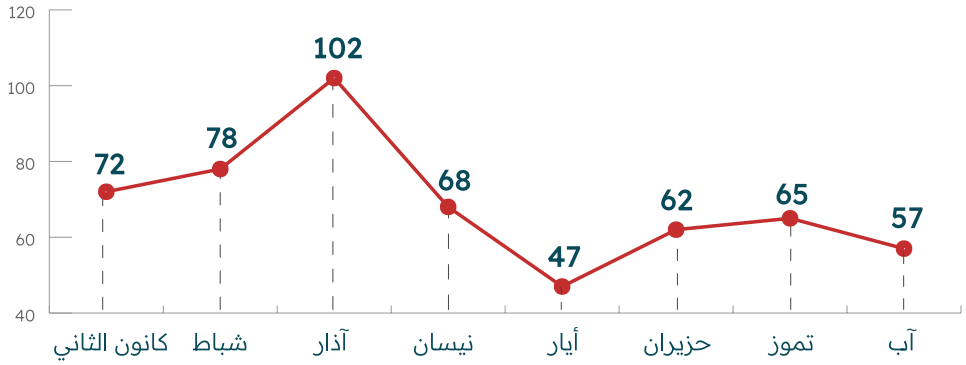

سجلنا في آب في عام 2024، قرابة 10 % من إجمالي حصيلة الضحايا، فيما سجلنا في آذار الحصيلة الأعلى خلال هذا العام وبلغت قرابة 19 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته، فيما كانت الحصيلة الأقل خلال هذا العام في شهر أيار والتي بلغت نسبتها قرابة 9 % تلاه شهر آب.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في آب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

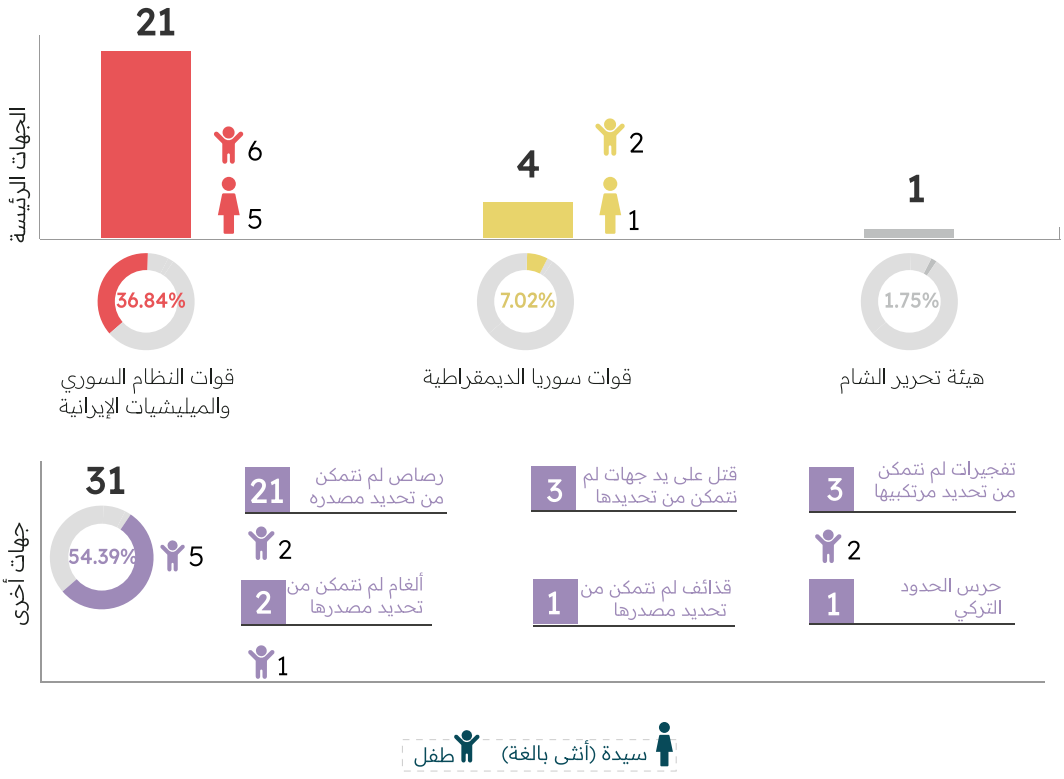

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثّقنا مقتل 21 مدنياً، بينهم 6 أطفال و5 سيدات على يد قوات النظام السوري.

- **هيئة تحرير الشام:**
وثّقنا مقتل 1 مدنياً على يد هيئة تحرير الشام.

- **قوات سوريا الديمقراطية:**
وثقنا مقتل 4 مدنيين، بينهم 2 طفل و1سيدة على يد قوات سوريا الديمقراطية.

باء: جهات أخرى:

وثّقنا مقتل 31 مدنياً، بينهم 5 أطفال على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 2 مدني أحدهما طفل.
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 1 مدني.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 21مدنياً، بينهم 2 طفل.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 3 مدنين بينهم 2طفل.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 3 مدنيين.
- **حرس الحدود التركي:** 1 مدني.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في آب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

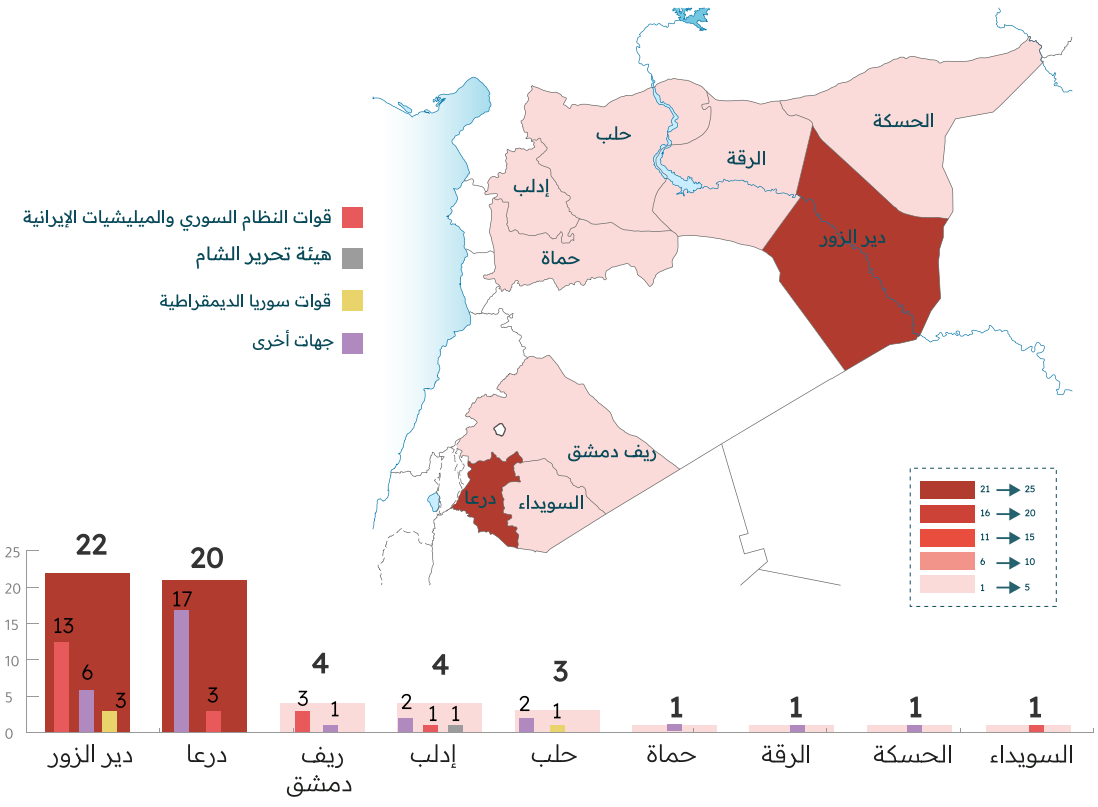

بلغت نسبة ضحايا محافظة دير الزور 39 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في آب، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات قضى 13 ضحية منها على يد قوات النظام السوري، تلتها محافظة درعا بنسبة تقارب 35 % حيث قضى 17ضحية منها على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في آب مقتل 6 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 65 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 حتى أيلول من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

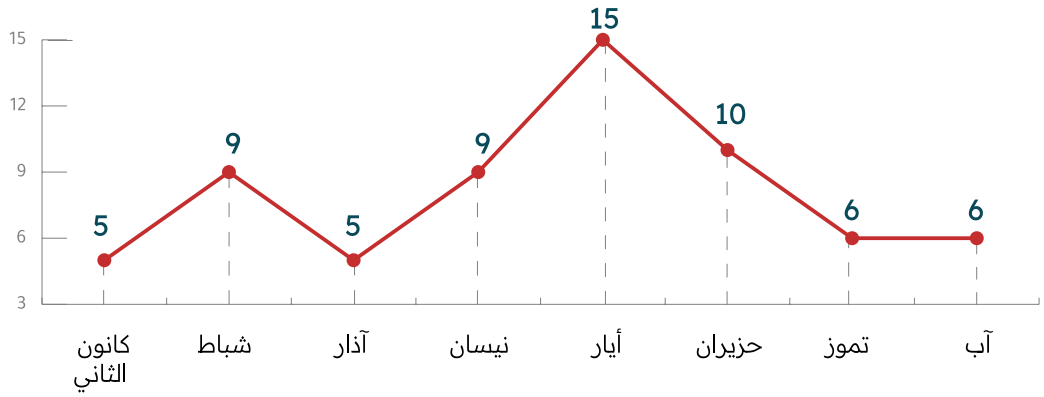

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 55% مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024، أي أنّ أكثر من نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري، وكان شهر أيار قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحاياه 23% من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في آب بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 6

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

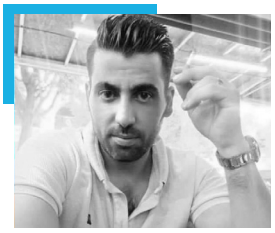

عبد الله حسين الأخرس

عبد الله حسين الأخرس، مجند منشق عن قوات النظام السوري، من أبناء بلدة غباغب في ريف محافظة درعا الشمالي، من مواليد عام 1991، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في أيلول/ 2023، عند مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في محافظة حلب أثناء محاولته التوجه إلى بلدته في محافظة درعا.

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مقربين من الضحية، فإنَّ عبد الله كان لاجئاً في تركيا، وقامت السلطات التركية بإعادته قسرياً إلى شمال غرب سوريا في منتصف عام 2023، وقامت قوات النظام السوري باعتقاله أثناء محاولته العودة إلى محافظة درعا، ومن ثم علمت عائلته أنَّه محتجز في سجن صيدنايا العسكري في محافظة ريف دمشق، ومنذ ذلك الوقت، أصبح في عداد المختفين قسرياً.

الإثنين 5/ آب/ 2024، تلقَّت عائلة الضحية "عبد الله" بلاغاً من أحد عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاته، وتسلم ذويه جثمانه من مشفى "حرستا العسكري" في مدينة حرستا شرق محافظة ريف دمشق في ذات اليوم، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "عبد الله" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل سجن صيدنايا العسكري.

خامساً: حصيلة المجازر

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 2 مجزرة في شهر آب على يد قوات النظام السوري لتصبح حصيلة المجازر منذ بداية عام 2024، 11 مجزرة

تتوزع حصيلة المجازر التي وثَّقنا وقوعها في آب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 2

تسببت المجازر الموثَّقة في شهر آب من مقتل 11 مدنياً، بينهم 6 أطفال و4 سيدات.

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

الجمعة 9 /آب قرابة الساعة 02:00 بالتوقيت المحلي، قصفت قوات النظام السوري -المتمركزة في بلدة البوليل شرقي دير الزور- براجمة الصواريخ وقذائف المدفعية الثقيلة قريتي الدحلة وجديد بكارة في ريف دير الزور الشرقي بقذائف المدفعية، أصابت إحدى القذائف منزلاً في قرية الدحلة؛ ما تسبب بمقتل 5 مدنيين من عائلة واحدة بينهم طفلتين وسيدتين، وإصابة مدني آخر بجراح، وذلك أثناء نومهم على سطح منزلهم.

وفي الساعة 06:00 من اليوم ذاته، تجدد القصف المدفعي والصاروخي على قرية الدحلة من القوات ذاتها، حيث سقطت قذيفة على منزلٍ آخر في القرية؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنيين من عائلتين أثناء تجمعهم داخل المنزل، بينهم 4 أطفال أحدهم رضيع و2 سيدة، وإصابة أربعة مدنيين آخرين بجراح. تخضع قريتي الدحلة وجديد بكارة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي
نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر/ آب :

- الأربعاء 9/ آب/ 2017، قرابة الساعة 15:05 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على الساحة العامة في بلدة كفر بطنا في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، ما أدى إلى مقتل 6 أشخاص، وإصابة قرابة 10 آخرين بجراح، تخضع البلدة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

- الجمعة 16/ آب/ 2019، قرابة الساعة 19:20 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنَّه روسي -أقلع من مطار حميميم في ريف محافظة اللاذقية- صواريخ عدة على قرية الرحمة السكنية -عبارة عن أبنية مخصصة لإيواء النازحين- شرق قرية حاس في ريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى مقتل 14 مدنياً -جميعهم نازحون من ريف حماة الشمالي-، بينهم 7 أطفال (ثلاثة من الذكور وثلاثة من الإناث، وجنين واحد)، و3 سيدات، وإصابة قرابة 20 آخرين بجراح، إضافة إلى دمار كبير في المباني السكنية المخصصة للنازحين. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

- الخميس 30/ تموز/ 2020، انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر عند نقطة تفتيش (حاجز) مشتركة بين قوات الجيش الوطني وعناصر تابعة للشرطة المدنيَّة قرب مدخل بلدة تل حلف التابعة لمدينة رأس العين في ريف محافظة الحسكة الشمالي الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنيين، بينهم 3 عناصر من الشرطة المدنيَّة، إضافةً إلى مقتل 2 من مقاتلي الجيش الوطني، وإصابة قرابة 10 أشخاص آخرين بجراح، ما زالت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع بلدة تل حلف لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

قول الشاهد الناشط الإعلامي أنس أبو أيمن عضو مركز الغوطة الإعلامي [1]

"أحدهم كان يبحث عن أخيه بين جثامين الشهداء وقد تعرَّف عليه من رأسه فقط الذي بقي كاملاً بينما تحول جسده إلى أشلاء، فعانق الرأس وأجهش بالبكاء، كان الموقف مؤلماً فأقصى ما يتمناه الناس هنا هو الحصول على جثامين أقاربهم كاملة."

1. عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك

أيلول 2024

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في آب ما لا يقل عن 7 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 5 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، ومعظمها في محافظة إدلب، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على مدرسة، و2 على مكان عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 5
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 2

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2024 حتى أيلول من العام ذاته **72 حادثة اعتداء** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

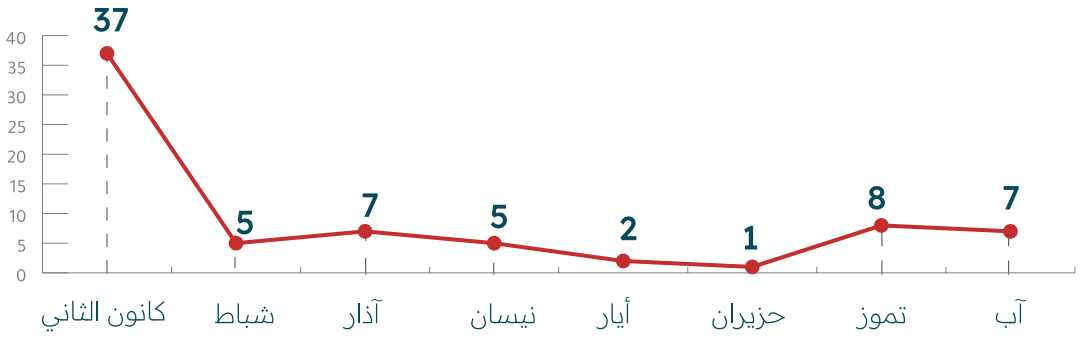

يظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة في سوريا في آب بلغت ما نسبته قرابة 10 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة الموثَّقة منذ مطلع عام 2024. وثَّقنا في آب ارتكاب قوات النظام السوري 5 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، وبذلك تصبح قوات النظام السوري قد ارتكبت 49 حادثة اعتداء منذ بداية العام الجاري.

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث التي تم توثيقها في آب:

الإثنين 12/ آب/ 2024، قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بقذائف الهاون بلدة أبو حمام في ريف محافظة دير الزور الشرقي، أصابت قذيفتين منها مسجد عمر بن عبد العزيز في البلدة، حيث سقطت قذيفة على سطح المسجد وقذيفة بجانب أحد جدران المسجد؛ ما أدى إلى دمار جزئي في سقف المسجد وتكسير النوافذ، إضافة إلى إصابة جدران بناء المسجد بأضرار مادية متوسطة. تخضع بلدة أبو حمام لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

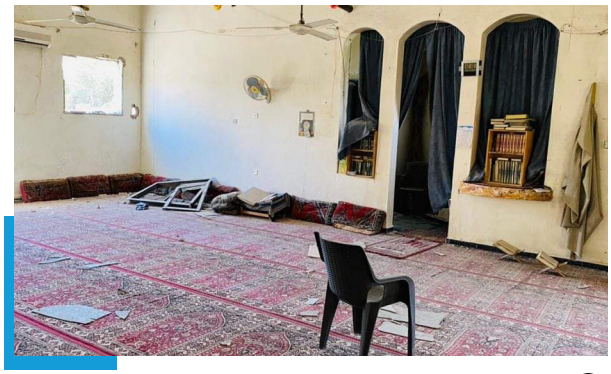

أضرار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مسجد عمر بن عبد العزيز في بلدة أبو حمام/ دير الزور في 12/ آب/ 2024.

الجمعة 16/ آب/ 2024، قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بقذيفة مسجد عمر بن عبد العزيز شمال مدينة سرمين في ريف محافظة إدلب الشرقي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة سرمين لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

أضرار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مسجد عمر بن عبد العزيز في مدينة سرمين/ إدلب في 16/ آب/ 2024.

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011 قُتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معدٍّ من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأنَّ "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقَّدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكَّنا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org